Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّة
Vol.33/ No.8 (Supplement)/ 2025 المجلد ٣٣ / ملحق العدد ٨/ ٢٠٢٥
(ملحق خاص بمؤتمر بابل الأول لمواجهة التطرف والعنف الإرهابي في ظل التحولات السياسية العالمية)

جدلية العلاقة بين حقوق المرأة والتطرف الديني في سياق التنمية المستدامة

حسين عبد محمد الخفاجي
شعبة التنمية المستدامة / جامعة الحلة / العراق
mustafa.amr87@yahoo.com

حازم عزيز الربيعي
قسم علوم التربة والموارد المائية / كلية الزراعة / جامعة القاسم الخضراء / العراق
dr.hazim@environ.uoqasim.edu.iq

مصطفى داود محمد علي
قسم الكيمياء/ كلية التربية / جامعة سومر/ العراق
mustafa.dawood@uos.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٨/١٨ **تاريخ نشر البحث:** ٨/٢٨/ ٢٠٢٥

المستخلص

يتناول هذا البحث إشكالية العلاقة الجدلية بين حقوق المرأة والتطرف الديني في إطار التنمية المستدامة، بتحليل معمق للأبعاد الاجتماعية والفكرية والدينية التي تُؤثر على تمكين المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية. ينطلق البحث من فرضية أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب بالضرورة الاعتراف بمنزلة المرأة شريكا متكاملا في عمليات البناء والتطوير، ويؤدي أي تقييد لحقوقها إلى إضعاف المجتمع وفتح المجال أمام الفكر المتطرف. يعرض البحث في فصوله الأربعة المفاهيم الأساسية المتعلقة بحقوق المرأة، والتطرف الديني، وأبعاد التنمية المستدامة، ثم يناقش مظاهر استخدام الدين أداة لإقصاء المرأة، ويستعرض حالات واقعية من دول مثل: أفغانستان، وتونس، والعراق، موضحاً أثر تلك السياسات على الواقع التنموي. ويخلص البحث إلى أن تطرف الخطاب الديني، المقترن بضعف الإرادة السياسية، يؤدي إلى عرقلة تمكين المرأة، في حين أن إصلاح هذا الخطاب، وتعزيز السياسات القائمة على المساواة، يُشكلان إستراتيجية فعالة لمكافحة التطرف وتحقيق التنمية الشاملة. ويقترح البحث مجموعة من التوصيات، أهمها: إصلاح الخطاب الديني، مراجعة القوانين التمييزية، تعزيز التعليم والعمل للنساء، وضمان مشاركتهن في مراكز القرار، باعتبار ذلك طريقًا لا غنى عنه لتحقيق مجتمع عادل وآمن ومستدام.

الكلمات الدالة: حقوق المرأة، التطرف الديني، التنمية المستدامة، تمكين المرأة، الخطاب الديني، العدالة بين الجنسين، المشاركة المجتمعية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.33/ No.8 (Supplement)/ 2025 المجلد ٣٣ / ملحق العدد ٨/ ٢٠٢٥
(ملحق خاص بمؤتمر بابل الأول لمواجهة التطرف والعنف الإرهابي في ظل التحولات السياسية العالمية)

The Controversial relationship between women's rights and religious extremism in the context of sustainable development

Hussain Abed M. Al-kafaji
Sustainable Development Department / Hilla University / Iraq

Hazim Aziz Al Robai
Department of Soil and Water Resources / College of Agriculture / Al-Qassim Green University / Iraq

Mustafa Dawood Mohammed Ali
Chemistry Department / College of Education / Sumer University / Iraq

Abstract

This research explores the complex and controversial relationship between women's rights and religious extremism within the context of sustainable development. It argues that empowering women is not only a human rights obligation but a fundamental pillar for achieving inclusive and lasting development. The study examines how extremist interpretations of religion have historically and contemporarily been used to justify the exclusion and suppression of women, especially in regions affected by conflict or religious conservatism. Through a conceptual framework and comparative case studies - including Afghanistan, Tunisia, and Iraq - the research analyzes how restricting women's rights impedes social, economic, and institutional progress, and how inclusive policies and moderate religious discourse can act as countermeasures to extremism. The findings indicate that sustainable development cannot be achieved without gender justice, and that reforming religious narratives, enhancing women's participation in education and the labor market, and adopting inclusive governance are key strategies in building resilient and equitable societies.

Keywords: Women's rights, Religious extremism, Sustainable development, Gender equality, Empowerment, Religious discourse.

١. المقدمة

تُعد التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلبية احتياجات الحاضر من دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. وقد وضعت الأمم المتحدة ضمن أجندة أهداف التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠ سبعة عشر هدفًا رئيسيًا، من بينها هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بوصفه أحد الركائز الأساسية لنجاح أي مشروع تنموي طويل الأمد. لهذا يبرز تمكين المرأة مكوّنا جوهريا لتعزيز التنمية المستدامة، نظرًا لحيوية مكانة المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث تُسهم المرأة المتعلمة والمستقلة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والمشاركة في الحياة العامة –بشكل مباشر– في رفع معدلات النمو، وتطوير البنية المجتمعية، وتحقيق الاستقرار[١:ص١٢].

لكن تواجه هذه الجهود، في المقابل، تحديات عديدة، من أبرزها ظاهرة التطرف الديني، التي تعتمد على تأويلات متشددة للنصوص الدينية، والتي غالباً ما تُستخدم لتقييد حقوق المرأة وإقصائها من الحياة العامة. وهذا ما يجعل من التطرف الديني عائقًا حقيقيًا أمام مسار تمكين المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لهذا، يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة الجدلية بين تمكين المرأة والتطرف الديني، وبيان أثر هذه العلاقة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع محاولة تقديم رؤية مستقبلية تساهم في التوفيق بين المعتقد الديني المعتدل ومتطلبات التنمية العصرية[٢:ص ٣].

٢. المبحث الأول/ الإطار المفاهيمي

1. مفهوم حقوق المرأة في القانون الدولي والديني.

تُعد حقوق المرأة جزءًا لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان العالمية، وقد أولت المواثيق الدولية اهتماماً بالغاً بضمان كرامة المرأة وحمايتها من التمييز والإقصاء. فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، على مبدأ المساواة بين الجنسين في الكرامة والحقوق. وأقرت اتفاقية(سيداو) عام ١٩٧٩القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتكون بمثابة الميثاق الدولي الأشمل الذي يُلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء. أما على المستوى الديني، فقد كفلت الأديان السماوية، وفي مقدمتها الإسلام، للمرأة العديد من الحقوق الأساسية، مثل حقها في التعليم، وامتلاك المال، واختيار الزوج، والمشاركة في الحياة الاجتماعية. غير أن الإشكالية لا تكمن في النصوص الدينية ذاتها، بل في التأويلات المتشددة التي تقدم قراءة تقليدية تُقصي المرأة وتُقيد حرياتها باسم الدين. وهنا يظهر التباين بين روح النصوص الأصلية التي تضمن الكرامة والمساواة، وبين الممارسات الاجتماعية التي تعتمد على فقه محافظ يُغلب العادات على المبادئ.

2. مفهوم التطرف الديني وأنواعه ومظاهره.

يُعرّف التطرف الديني بأنه: التمسك المتشدد بتفسيرات دينية ضيقة تُقصي الآخر وتُناقض روح التسامح والاعتدال التي تدعو إليها الأديان السماوية. ويقوم هذا النوع من التطرف على تأويلات متزمتة للنصوص المقدسة، تُستخدم لتسويغ التمييز والعنف وفرض أنماط سلوكية معينة على الأفراد والمجتمعات، لا سيما باتجاه النساء والأقليات[٣:ص٧–٢٣]

وينقسم التطرف الديني إلى عدة أنواع، أبرزها[٣:ص٧–٢٣]:

التطرف الفكري: يشمل تبني معتقدات دينية جامدة ترفض النقاش أو الاختلاف، وتقوم على تقسيم الناس إلى فئات مؤمنة وأخرى ضالة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

التطرف السلوكي: يتجلى في فرض سلوكيات محددة على الأفراد بحجة الالتزام الديني، مثل: فرض لباس معين أو منع الاختلاط أو التعليم.

التطرف العنيف: هو أخطر أشكال التطرف، حيث يتخذ صورة عنف جسدي وإرهاب مسلح ضد من يُعدون (خصوماً دينيين)، سواء أكانوا من أبناء الديانات الأخر أم من الطوائف المخالفة في الدين نفسه.

وتتعدد مظاهر التطرف الديني لتشمل:[٣:ص٧-٢٣]

تكفير الآخر ورفض التعددية الفكرية والدينية.

فرض قوانين دينية صارمة تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

قمع النساء وتهميش دورهن في الحياة العامة بحجة (الحفاظ على الشرف أو الدين).

منع الفنون والثقافة والتعليم بحجة أنها تتنافى مع التعاليم الدينية.

لا يُهدد هذا النوع من التطرف تماسك المجتمعات فقط، بل يُعرقل كل مساعي الإصلاح والتنمية، ويُضعف من فرص التعايش السلمي والتقدم الإنساني.

3. التنمية المستدامة: المفهوم، الأهداف، والأبعاد (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية).

تُعد التنمية المستدامة مفهوماً استراتيجياً حديثًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والحفاظ على الموارد البيئية من جهة أخرى، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير سلباً على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. وقد ظهر هذا المفهوم بقوة منذ تقرير «برونتلاند» الصادر عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وتبنته الأمم المتحدة ضمن رؤيتها لأجندة ٢٠٣٠. وقد حددت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs)، تشمل القضاء على الفقر، وتحقيق التعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، وتوفير العمل اللائق، والسلام والعدل، وغيرها من الأهداف التي تسعى إلى بناء عالم أكثر عدالة واستقراراً وشمولية [٤:ص٤٤-٧٥]

وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة:[٤:ص٤٤-٧٥]

البُعد الاجتماعي: يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين أفراد المجتمع، وضمان الحماية الاجتماعية، وتحقيق الأمن المجتمعي، بما في ذلك تمكين المرأة، وحماية الفئات الضعيفة، وتوفير التعليم والصحة.

البُعد الاقتصادي: يُعنى بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل، وتحسين الإنتاجية والدخل، وتقليل الفجوة بين الفئات، مع ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية.

البُعد البيئي: يهتم بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، وتقليل آثار التغير المناخي، وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة، من أجل تحقيق توازن بيئي يُمكّن البشرية من الاستمرار في العيش على كوكب صحي.

إن هذه الأبعاد الثلاثة تتداخل وتتكامل، ولا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون مراعاة شموليتها. كما أن تمكين المرأة يُعد جزءاً جوهرياً من هذه الأبعاد، ويُشكل أساساً لتطور المجتمعات ومقاومة كل ما يعوق التنمية، بما في ذلك التطرف الديني.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٣. المبحث الثاني/ المرأة بين تمكين الحقوق والتطرف الديني

1. نماذج تاريخية ومعاصرة لقمع المرأة باسم الدين.

شهد التاريخ الإنساني العديد من المحطات التي استُخدم فيها الدين كوسيلة لتبرير قمع المرأة وتقييد دورها في المجتمع، سواء بممارسات اجتماعية متوارثة أو عبر تأويلات دينية متشددة لا تعبّر بالضرورة عن جوهر النصوص الأصلية. وفي كل مرحلة تاريخية، برزت نماذج مختلفة تُظهر كيف سُخِّر الدين لخدمة أنظمة أبوية تُقصي المرأة وتحدّ من حرياتها.

أولًا: نماذج تاريخية

خضعت النساء، في أوروبا في العصور الوسطى، لسلطة الكنيسة التي عدتها مصدر الخطيئة والإغواء، مما أدى إلى إقصائها من الحياة العامة، وحرمانها من التعليم، بل وصل الأمر إلى اتهام الساحرات وحرقهن. في بعض المجتمعات الإسلامية التقليدية، قيّد الفقه والمجتمع المرأة، وفرضت عليها قيود صارمة في اللباس والحركة والمشاركة العامة، رغم إقرار الإسلام في بداياته بحقوق متقدمة للمرأة في الإرث والتعليم والتملك والمشاركة السياسية[٥:ص٩ –١٢]

ثانيًا: نماذج معاصرة

في أفغانستان في حكم طالبان، مُنعت النساء من التعليم والعمل، وفرض الحجاب الإجباري، ومنعن من الخروج من المنزل دون محرم، بحجة تطبيق الشريعة الإسلامية.

في بعض المناطق التي تسيطر عليها جماعات دينية متطرفة، تم فرض نظام صارم على النساء يشمل الزواج القسري، والعزل الكامل عن المجتمع، وفرض قيود على اللباس والتعليم، وحرمانهن من أبسط الحقوق الإنسانية. حتى في بعض المجتمعات المدنية، لا تزال تُمارَس أشكال غير مباشرة من القمع الديني، مثل منع المرأة من تولي مناصب قيادية أو حصر دورها في إطار الأسرة فقط.[٥:ص١٢–١٨]

تتفق هذه النماذج جميعها، رغم اختلاف السياقات الثقافية والجغرافية، في نقطة واحدة، هي: استخدام الدين غطاء لتثبيت سلطة ذكورية، وهو ما يتناقض مع القيم الحقيقية للأديان التي تدعو إلى العدل والرحمة والكرامة الإنسانية.

2. استخدام الدين أداة لضبط المرأة وإقصائها.

يُعد استخدام الدين أداة لضبط المرأة وإقصائها من أبرز مظاهر التوظيف الأيديولوجي للنصوص الدينية من بعض التيارات المتشددة والأنظمة الاجتماعية المحافظة. ففي كثير من الحالات، تُجرّد المرأة من حقوقها الأساسية، ليس استنادًا إلى نصوص دينية صريحة، بل بتأويلات منحازة تخدم مصالح القوى الذكورية وتسعى إلى فرض الهيمنة على النساء. غالبًا ما تُستخدم مفاهيم مثل «الطاعة»، و«الستر»، و«العِرض»، لتبرير تقييد حرية المرأة في الحركة، واختيار اللباس، والمشاركة في الشأن العام، بما في ذلك حرمانها من التعليم أو العمل، أو فرض شروط اجتماعية صارمة على سلوكها، وكأنها مسؤولة عن «أخلاق المجتمع» بأسره. كما تُستخدم فتاوى

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

دينية منتقاة لتقييد وصول المرأة إلى القضاء، أو لمنعها من تقلّد المناصب العليا أو حتى الإدلاء بشهادتها في بعض القضايا[٦:ص٥].

وتُمارَس هذه الضغوط بغطاء(الحفاظ على القيم الدينية)، ما يجعل مقاومة المرأة لهذه القيود تُواجَه بتهم مثل(الانحلال) أو(التمرد على الشريعة). ويُلاحظ أن هذا الاستخدام الانتقائي للدين غالبًا ما يتجاهل الجوانب الجوهرية في النصوص الدينية التي تؤكد الكرامة، والعدل، والمساواة، وتُبرز منزلة إيجابية للمرأة في التاريخ الديني والاجتماعي. لا تكمن خطورة هذا التوظيف في آثاره على النساء فقط، بل تمتد لتشمل المجتمع بأكمله، حيث يؤدي إلى إقصاء نصف القوى الفاعلة في التنمية، ويُسهم في تعزيز الفكر المتطرف الذي يقوم على الإقصاء والتسلط.[٦: ص–٧]

3. المرأة كعنصر مقاوم للتطرف عبر التعليم والمشاركة المجتمعية.

رغم ما تتعرض له المرأة في بعض المجتمعات من تهميش وإقصاء باسم الدين أو العادات، إلا أنها تُثبت في كثير من السياقات أنها ليست فقط ضحية للتطرف، بل عنصراً فاعلًا في مقاومته والحد من انتشاره، لا سيما بالتعليم والمشاركة المجتمعية. فالمرأة الواعية والمثقفة تمتلك قدرة كبيرة على مواجهة الفكر المتشدد، ونقل قيم التسامح والانفتاح والاعتدال إلى الأسرة والمجتمع. وللتعليم أثر محوري في تمكين المرأة من فهم حقوقها، وتحصينها من الخطابات المتطرفة التي تسعى إلى السيطرة على فكرها وسلوكها. فالمرأة المتعلمة تكون أقدر على تربية جيل من الأبناء يحمل قيم التفكير النقدي والاعتدال، وتكون أكثر قدرة على كشف التلاعب بالتأويلات الدينية التي تُستخدم لتكريس الذكورية والتطرف[٤:ص٤٤–٧٥]

أما في المشاركة المجتمعية، فإن وجود المرأة في مؤسسات المجتمع المدني، والهيئات التعليمية، والمنظمات الحقوقية، والبرلمان، وغيرها من المراكز الفاعلة، يُسهم بشكل مباشر في نشر خطاب متوازن يعزز العدالة الاجتماعية ويرفض الإقصاء. كما تُظهر التجارب أن إشراك النساء في عمليات السلام ومكافحة التطرف يؤدي إلى حلول أكثر استدامة وعدالة. لقد أكدت العديد من الدراسات أن تعزيز دور المرأة في المجتمع يقلل من فرص انتشار الفكر المتطرف، ويرفع من مستوى التماسك الاجتماعي، ويُسهم في ترسيخ مبادئ المواطنة والتعددية. ولذلك، فإن تمكين المرأة ليس مجرد إجراء تنموي، بل هو استراتيجية ضرورية لمحاربة التطرف من جذوره [٧:ص ٨–٢٦]

٤. المبحث الثالث/أثر العلاقة على التنمية المستدامة

1. كيف يؤدي تقييد حقوق المرأة إلى إعاقة التنمية؟

يشكل تقييد حقوق المرأة عائقًا جوهريًا أمام تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها، سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية. فحرمان المرأة من التعليم أو العمل أو المشاركة في صنع القرار يُفضي إلى تعطيل نصف الطاقات البشرية في المجتمع، مما يُقلل من الإنتاجية العامة ويُضعف من قدرة الدولة على التقدم

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وتحقيق النمو. فعلى المستوى الاقتصادي، يؤثر إقصاء النساء من سوق العمل سلبًا على معدل الدخل القومي، ويزيد من نسبة الإعالة والفقر، خاصة في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على دخل الأسرة المزدوج. وتشير التقارير الصادرة عن منظمات التنمية الدولية إلى أن تمكين المرأة اقتصاديًا يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول بنسبة تصل إلى ٢٥%.[٧:ص ٨-٢٦]

أما على المستوى الاجتماعي، فإن تهميش المرأة يُضعف من تماسك الأسرة والمجتمع، ويُرسخ أنماطًا من التمييز والعنف، ما يؤدي إلى خلق بيئات غير مستقرة، تنتشر فيها الجريمة والانغلاق والتطرف. كما أن غياب المرأة عن مراكز صنع القرار يؤدي إلى سياسات غير شاملة، لا تراعي احتياجات نصف المجتمع.

وعلى المستوى السياسي والمؤسسي، يؤدي غياب النساء عن مواقع التأثير إلى ضعف في السياسات العامة المتعلقة بالصحة والتعليم وحقوق الإنسان، ويؤخر الإصلاحات الضرورية لتطوير المجتمع. كما أن النظم التي تقوم على التمييز بين الجنسين تُفقد الثقة بالمؤسسات وتحدّ من المشاركة المدنية.

لذا، يُفرغ استمرار تقييد المرأة وإقصائها من المهام التنموية مفهوم التنمية المستدامة من مضمونه، ويجعل من التقدم الشامل هدفًا بعيد المنال. فليست العدالة بين الجنسين خيارًا، بل ضرورة ملحّة لتحقيق مجتمعات مزدهرة وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل.[٧:ص٨-٢٦]

2. علاقة مشاركة المرأة في سوق العمل والتعليم بالتنمية.

تُعد مشاركة المرأة في سوق العمل والتعليم من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتشير الأدلة والتقارير الدولية[٧:ص٨-٢٦] إلى أن إشراك النساء بفاعلية في هذه المجالات يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل معدلات الفقر، ورفع جودة الحياة بشكل عام.

أولًا: التعليم

التعليم هو حجر الأساس في تمكين المرأة وتوسيع خياراتها في الحياة. فالمرأة المتعلمة تكون أكثر وعيًا بحقوقها، وأكثر قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة تخص صحتها، وأسرتها، ومجتمعها. كما تسهم المرأة المتعلمة في كسر دائرة الأمية بين الأجيال، حيث ثبت أن الأمهات المتعلمات يُولّين اهتمامًا أكبر لتعليم أبنائهن، ما يرفع من مستويات التحصيل العلمي في المجتمع كله. وقد أكدت تقارير منظمة اليونسكو أن كل سنة إضافية من تعليم الفتاة ترفع من دخلها المستقبلي بنسبة تصل إلى٢٠%.[٧:ص ٨-٢٦]

ثانيًا: سوق العمل

يُحدث تمكين المرأة اقتصاديًا بمشاركتها في سوق العمل تحولًا جذريًا في بنية الاقتصاد والمجتمع، إذ يؤدي إلى زيادة الدخل الأسري، وتحسين مستوى المعيشة، وتقليل نسب الإعالة. كما تساهم النساء في تنويع القوى العاملة، وزيادة معدلات الابتكار والإنتاجية. وتُظهر الدراسات أن المؤسسات التي تدمج النساء في مواقع القيادة تتسم بأداء مالي وإداري أفضل. بالإضافة إلى ذلك، تخلق مشاركة المرأة في العمل بيئة أكثر توازنًا، وتُسهم في كسر القوالب النمطية بين مهام الجنسين، ما يعزز من مبادئ العدالة والمساواة، ويقود إلى مجتمع أكثر انفتاحًا وشمولًا[٨:ص١٢-٢٢].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومن ثم، فإن تعزيز تعليم المرأة وإدماجها في سوق العمل ليس مجرد هدف تنموي، بل ضرورة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستفيد من طاقات أفراد المجتمع جميعها بلا استثناء.

3. حالات واقعية (دراسات حالة لدول تعاني من التطرف وأثره على وضع المرأة والتنمية).

لإيضاح العلاقة بين التطرف الديني وواقع المرأة، يمكن الاستناد إلى حالات واقعية تُظهر بوضوح كيف أن سيطرة الفكر المتشدد تُشكل عائقًا مباشرًا أمام تمكين المرأة وتعطيل جهود التنمية. فيما يلي مثالان بارزان ومقارنتهما بالعراق:

أولًا: أفغانستان (في حكم طالبان)

تمثل أفغانستان واحدة من أبرز النماذج التي تعاني من آثار التطرف الديني على حقوق المرأة والتنمية الشاملة. فمنذ سيطرة حركة طالبان على الحكم، فُرضت قيود صارمة على النساء، شملت منعهن من التعليم بعد الصف السادس، وحظر عملهن في معظم القطاعات، ومنعهن من السفر دون محرم، وفرض أنماط لباس صارمة. هذه السياسات القمعية لم تقتصر آثارها على النساء فقط، بل امتدت إلى تعطيل القطاعات الاقتصادية والتعليمية والصحية، مما أدى إلى عزل البلاد عن المجتمع الدولي، وتجميد العديد من المساعدات التنموية، وانخفاض مؤشر التنمية البشرية. يُظهر هذا النموذج كيف يمكن للفكر المتطرف أن يقوض المكتسبات التنموية ويُعيد المجتمعات خطوات إلى الوراء.[٨:ص١٢-٢٢]

ثانيًا: تونس (نموذج نسبي للإصلاح والتمكين)

على النقيض، تُعد تونس نموذجًا نسبيًا لدولة سعت إلى مقاومة الفكر المتشدد، ودعمت حقوق المرأة ضمن سياسات تنموية واضحة. فقد تبنت تونس منذ الاستقلال قوانين إصلاحية أبرزها "مجلة الأحوال الشخصية" عام ١٩٥٦، التي منعت تعدد الزوجات، ووضعت المرأة في موقع قانوني متساوٍ مع الرجل في كثير من الجوانب. وفي مرحلة ما بعد الثورة، ورغم صعود بعض التيارات الدينية، حافظت تونس على الطابع المدني للدولة، وواجهت محاولات تقييد المرأة تحت غطاء ديني. وقد أظهرت المؤشرات التنموية تحسنًا ملحوظًا في مجالات التعليم، والصحة، ومشاركة المرأة في الحياة العامة، مما ساهم في دعم الاستقرار المجتمعي والنمو الاقتصادي. [٨:ص١٢-٢٢]

ثالثًا: العراق (أنموذجا انتقاليا بين التقييد والتمكين)

يقف العراق في موقع وسط بين النموذجين السابقين؛ فدستوريًا وتشريعيًا، يتمتع بإطار قانوني يدعم حقوق المرأة، حيث ينص الدستور على المساواة ويُلزم الدولة بتمكين النساء[٨:ص١٢-٢٢]، وتوجد مشاركة نسوية ملحوظة في البرلمان والمجالس المحلية. لكن في الواقع الاجتماعي والميداني، تواجه المرأة تحديات كبيرة، خصوصًا في بعض المناطق التي تأثرت بالحروب أو كانت خاضعة لسيطرة تنظيمات متطرفة، فقد عانت النساء من انتهاكات جسيمة وتقييد تام لحرياتهن. وما يزال الصراع قائمًا بين التوجهات المدنية والدينية المحافظة، ما

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يجعل العراق نموذجًا انتقاليًا يتأرجح بين محاولات التحديث وتمكين المرأة، وبين ضغوط التقليد والتشدد الديني، مما يؤثر مباشرة على استقرار مؤشرات التنمية.

٥.المبحث الرابع/ الرؤية المستقبلية

1. أثر إصلاح الخطاب الديني في تحقيق التوازن.

يُعد إصلاح الخطاب الديني من العوامل الحاسمة في تحقيق التوازن بين المحافظة على القيم الدينية من جهة، وضمان حقوق الإنسان والتنمية الشاملة، من جهة أخرى. فالخطاب الديني المعتدل والمستنير قادر على تقديم تفسير واقعي ومتجدد للنصوص الدينية، يتماشى مع متطلبات العصر ويعزز من مفاهيم العدالة، والرحمة، والمساواة بين الجنسين. لقد أدى احتكار بعض الجماعات المتشددة لتفسير الدين إلى نشر رؤى متطرفة تُقصي المرأة وتُقيّد مكانتها في الحياة العامة، وهو ما يتناقض مع الرسالة الأصلية للأديان التي جاءت لإقامة العدل وتكريم الإنسان، بلا تمييز بين رجل وامرأة. وفي هذا السياق، يصبح تجديد الخطاب الديني ضرورة وليس خياراً، حيث يسهم في تصحيح المفاهيم المغلوطة التي تُستخدم لتسويغ التمييز والعنف ضد المرأة.

ويتطلب هذا الإصلاح إشراك العلماء والمفكرين المعتدلين في إعادة قراءة النصوص ضمن سياقها الزمني والاجتماعي، والتمييز بين الثابت والمتغير، وبين ما هو عبادي وما هو اجتماعي. ويستوجب دعم المؤسسات الدينية الرسمية للقيام بمكانة فعّالة في مواجهة الفكر المتشدد، وتقديم نماذج دينية إيجابية تعترف بمنزلة المرأة في التنمية والحياة العامة. ولا يعني إصلاح الخطاب الديني محاربة الدين أو إلغاء المرجعية الروحية للمجتمعات، بل يعني إحياء القيم الحقيقية التي تدعو إلى العدل، وتعزيز السلم المجتمعي، وتمكين الإنسان – رجلاً وامرأة – من أداء مهامه الكاملة في خدمة مجتمعه، وهو ما يُعد جوهر التنمية المستدامة [٩:ص٧–١٢].

2. تعزيز سياسات المساواة وتمكين المرأة بوصفه إستراتيجية لمكافحة التطرف.

لم يعد تمكين المرأة مجرد هدف تنموي أو مطلب حقوقي فحسب، بل أصبح يُنظر إليه على نحو متزايد أداة إستراتيجية فعالة لمكافحة التطرف وتعزيز الأمن المجتمعي. فقد أثبتت التجارب العالمية أن المجتمعات التي تتبنى سياسات قائمة على المساواة بين الجنسين، وتمنح المرأة فرصاً متكافئة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية، تكون أكثر استقراراً وأقل عرضة للتأثر بالأفكار المتطرفة. ويعني تعزيز سياسات المساواة العمل على إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والثقافية التي تحول من دون مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في الحياة العامة. ويتطلب مراجعة التشريعات التمييزية، واعتماد قوانين تحمي المرأة من العنف والاستغلال، وضمان تمثيلها العادل في مواقع صنع القرار [١٠:ص ٣–٨].

أما تمكين المرأة، فيتجاوز الجوانب القانونية إلى تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، بتوفير فرص التعليم والتدريب والعمل، وضمان مشاركتها في برامج التنمية المجتمعية، خاصة في المناطق المعرضة للتطرف أو الخارجة من النزاعات. ويُسهم تمكين المرأة في خلق بيئة أكثر شمولًا، وتوازنًا، وانفتاحًا، وهو ما يقلل من قابلية الأفراد، خاصة الشباب، للانجذاب إلى الخطابات المتطرفة التي تستغل مظاهر الإقصاء والتمييز لتبرير العنف

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والكراهية. وللمرأة أثر محوري، بوصفها مربية ومؤثرة في الأسرة والمجتمع، في نقل قيم الحوار والتسامح. لذا، فإن أي استراتيجية فعّالة لمكافحة التطرف يجب أن تضع في صلب أولوياتها تمكين النساء وتعزيز مشاركتهن في بناء مستقبل أكثر عدالة وسلاماً، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة[١١:ص٣-٥].

3. توصيات لتحقيق تنمية مستدامة قائمة على العدالة بين الجنسين.

لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية تقوم على العدالة والمساواة، لا بد من تبني مجموعة من التوصيات العملية التي تضمن تمكين المرأة وهي عنصر فاعل في المجتمع، ومواجهة أي أنماط فكرية أو مؤسسية تسهم في تهميشها. وفيما يلي أبرز التوصيات:

1 **مراجعة التشريعات التمييزية وتعديلها:** على الدول تحديث قوانين الأحوال الشخصية، والعمل، والتعليم، لضمان المساواة الفعلية بين الجنسين، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع احترام الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات.

2 **تعزيز التعليم الشامل للفتيات:** الاستثمار في تعليم الفتيات وخاصة في المناطق الريفية والهشة، يُعد من أهم أدوات كسر دائرة الفقر والتطرف، ويُسهم في بناء جيل واعٍ قادر على المساهمة في التنمية.

3 **إدماج المرأة في سوق العمل:** بدعم المشاريع الصغيرة للنساء، وتوفير فرص التدريب والتأهيل المهني، وإزالة العوائق القانونية أو المجتمعية التي تحد من مشاركة المرأة الاقتصادية.

4 **تمكين المرأة سياسيًا ومجتمعيًا:** بضمان تمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الحكومة، والبرلمان، والمجالس المحلية، وكذلك في المنظمات المدنية والمؤسسات التعليمية.

5 **إصلاح الخطاب الديني والإعلامي:** بتشجيع قراءة دينية معتدلة تُبرز القيم الإنسانية في الأديان، وتُسهم في دعم المساواة، مع محاربة الصور النمطية السلبية عن المرأة في وسائل الإعلام.

6 **دعم المرأة في مناطق النزاع ومكافحة التطرف:** ببرامج الحماية والتأهيل والدعم النفسي والاجتماعي، واعتبارها شريكًا أساسيًا في عمليات السلام وإعادة الإعمار.

7 **رصد ومتابعة التقدم المحرز:** عبر وضع مؤشرات واضحة لقياس المساواة بين الجنسين، وتخصيص ميزانيات حكومية لضمان تنفيذ الخطط والسياسات الداعمة للمرأة.

حيث يعزز تبني هذه التوصيات بشكل جاد وتكاملي من قدرة المجتمعات على بناء نماذج تنموية قائمة على الشمول والعدالة، ويُسهم في الحد من التهميش والتطرف، وصولًا إلى تنمية مستدامة تحقق الخير لجميع المواطنين من دون تمييز.

٦. النتائج

بتحليل العلاقة الجدلية بين حقوق المرأة والتطرف الديني في سياق التنمية المستدامة، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الأساسية، يمكن تلخيصها بما يلي:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1. تمكين المرأة شرط أساسي للتنمية المستدامة: فقد أظهرت التجارب الدولية أن مشاركة المرأة في التعليم، والعمل، وصنع القرار يُسهم بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار السياسي.
2. يمثل التطرف الديني عائقًا خطيرًا أمام حقوق المرأة: حيث تعتمد الجماعات المتشددة على تأويلات دينية ضيقة لتقييد مكانة المرأة في المجتمع، الأمر الذي ينعكس سلبًا على التنمية ويُرسخ أنماطًا من العنف والتمييز.
3. المرأة ليست ضحية للتطرف فقط، بل هي فاعل في مقاومته: بالتعليم والمشاركة المجتمعية، إذ لها مكانة محورية في نشر قيم التسامح والاعتدال، ورفع الوعي في الأسرة والمجتمع.
4. أظهرت التجارب المقارنة (أفغانستان، وتونس، والعراق) أن مدى تمكين المرأة يتناسب طرديًا مع درجة الاستقرار والتنمية، ويتراجع كلما زاد تأثير الفكر المتشدد في المجتمع.
5. إصلاح الخطاب الديني من أبرز أدوات التوازن: حيث يُسهم تجديد التفسير الديني وتقديم قراءة معتدلة للنصوص في تعزيز مكانة المرأة، وتقليص تأثير التيارات المتطرفة.
6. ضرورة تبني سياسات شاملة قائمة على العدالة بين الجنسين: باعتبارها إستراتيجية فعالة لمكافحة التطرف وبناء مجتمع متماسك، قادر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
7. تأكيد تمكين المرأة ومواجهة التطرف الديني ليسا قضيتين منفصلتين، بل متداخلتين يؤثران سلبًا أو إيجابًا في مستقبل التنمية.

٧. الخاتمة

تمثل العلاقة بين حقوق المرأة والتطرف الديني واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا وحساسية في المجتمعات المعاصرة، خاصة في السياقات التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة شاملة. وقد بيّن هذا البحث أن تمكين المرأة ليس ترفًا فكريًا أو مطلبًا نخبويًا، بل هو ركيزة أساسية من ركائز البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأن أي انتقاص من مكانة المرأة أو تقييد لها، يؤدي بالضرورة إلى تعطيل مسارات التنمية وفتح المجال لانتشار الفكر المتطرف. وأظهر البحث أن التطرف الديني، حين يُوظف أداة إقصائية، يضرب في العمق قيم العدالة والمساواة التي تتأسس عليها المجتمعات المدنية الحديثة، ويعيد إنتاج أنماط من التمييز والهيمنة التي تعيق النمو والاستقرار. وفي المقابل، فإن إصلاح الخطاب الديني، وتعزيز سياسات تمكين المرأة، وبناء مؤسسات منصفة، تُعد من أنجع السبل لمواجهة هذا التحدي متعدد الأبعاد.

ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة قائمة على العدالة بين الجنسين بمعزل عن مراجعة شاملة للمنظومة الفكرية والاجتماعية والقانونية، بما يضمن احترام الكرامة الإنسانية لكل فرد، وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، ضمن إطار يحترم الخصوصية الثقافية من دون أن يُشرعن التمييز أو الإقصاء. لذا، يمر مستقبل التنمية في العالم العربي –وفي العراق خصوصًا– عبر بوابة الإنصاف والتمكين، لا بالاستسلام للتفسيرات الضيقة أو المواقف

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الأبوية التي تعيق التقدم. فالمرأة، بكل إمكاناتها، ليست فقط نصف المجتمع عدداً، بل هي قلبه النابض وقدرته على التجدد والاستمرار.

CONFLICT OF IN TERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

[١] الأمم المتحدة. أهداف التنمية المستدامة. خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠.(٢٠١٥).

[٢] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٩).

[٣] عبد الحليم أبو شقة. تحرير المرأة في عصر الرسالة. دار القلم. الكويت.(١٩٩٠).

[٤] فاطمة مجيد. أثر تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية. مجلة دراسات المرأة والتنمية. العدد ١٢.(٢٠٢٠).

[٥] فالح عبد الجبار. الدين والدولة والمجتمع المدني في العراق. دار الجمل. بيروت.(٢٠١٨).

[٦] اليونسكو. تقرير التعليم العالمي–المساواة بين الجنسين والتعليم. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (٢٠٢٢).

[٧] عامر عمران الخفاجي. أثر القران الكريم في العقيدة والسلوك. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية أصول الدين. جامعة دومان الإسلامية.(١٩٩٧).

[8] Human Rights Watch. Afghanistan: Taliban Curtailing Women's Rights. (2003).

[9] Haddad, Yvonne Yazbeck, Women. Religion, and Space in the Middle East. University Press of Florida. (2007).

[10] World Bank. Women, Business and the Law Report. The World Bank Group. (2021).

[١١] تقارير الجهاز المركزي للإحصاء – العراق. مشاركة المرأة في سوق العمل والمؤسسات العامة. (٢٠٢٢).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq